بسم الله الرحمن الرحيم



جهود الإمامين الحافظ اليونيني(ت 701هـ) والحافظ ابن حجر(ت 852هـ) في تحقيق صحيح الإمام البخاري ودفع الشبهات عنه

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد
البروفسير : أبشر عوض محمد إدريس
أمين الشؤون العلمية - جامعة أم درمان الإسلامية
السودان

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إن الناظر والمتمعن في صحيح الإمام البخاري بتجرد وإنصاف، يجد أن هذا الكتاب يمثل مؤسسة علمية هائلة، وذلك بسبب ما ألف فيه وحوله من دراسات عميقة، ومتخصصة في شتى صنوف المعرفة والعلم، في علوم المصطلح، والرجال، والتراجم، والفقه وأصوله، وعلوم القرآن، والتفسير، وعلوم اللغة، والعقائد، والتاريخ، إلى غير ذلك من دقائق المعارف، وهذه الدراسات أخذت مناحٍ مختلفة، من المدح والقدح، بين الإنصاف والإجحاف ، ثم إنه لا نعلم كتاباً وجد من العناية والرعاية، ومن الدرس والتحقيق، بعد كتاب الله تعالى ما وجده صحيح البخاري، فقد عكف العلماء من زمن الإمام البخاري على روايته، والتشرف بحمله، وانظر لهذا الأمر، ما رواه الإمام المستملي عن محمد بن يوسف الفربري قال: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري).[1] فتأمل هذا العدد الهائل من الرواة، الذي – ولا شك – أخذ عنه آخرون ، في متوالية لا حصر لأعدادها، هذا الكم الهائل من خريجي مدرسة الإمام البخاري لم تخرج أكبر الجامعات والمؤسسات العلمية، ما يوازي معشاره، والله أعلم.، ومع ذلك لا تخفى على الناس تلك الهجمة الشرسة، المنظمة، على السنة النبوية المشرفة بصورة عامة، وعلى الصحيحين بصورة خاصة، ومحاولة النيل منهما، والادعاء بأن فيهما من الضعيف شديد الضعف، بل وجازف بعضهم وزعم أن فيهما من الموضوعات، كل ذلك ناتج _ والله أعلم _من سببين لاثالث لهما:

الأول: العداء المستحكم تجاه الأمة الإسلامية.

الثاني: الجهل بالصحيحين وعدم الوقوف على الجهود العلمية العظيمة التي بذلت في خدمتهما.

ومن هذا الواقع المشار إليه، كتب هذا البحث الذي قامت فكرته على نقطتين:

1 – يعتقد بعض الناس أن التحقيق العلمي ومناهجه العلمية من الفنون التي ابتكرها المستشرقون، ومشى على منهاجهم علماء المسلمين من المعاصرين.

2 – يحصر الكثير من العلماء والباحثين جهود الحافظ ابن حجر في خدمة صحيح البخاري، في شرح ألفاظه، واستنباط الفقه منه، ومناقشة أسانيده، وغير ذلك، بيد أن الحافظ ابن حجر رحمه الله قام قبل ذلك كله بتحقيق الصحيح، بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان في مناهج البحث العلمي المعاصر.

هذا ونسأل الله القبول، والسداد في القول والعمل، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد بدءاً وختماً.

المبحث الأول

---

(1) سير أعلام النبلاء 12/ 469

نسخ صحيح الإمام البخاري

المطلب الأول :عدد نسخ الصحيح:

صدر الإمام العلامة الحافظ ابن حجر، شرحه لصحيح البخاري، بروايات الصحيح، وأسانيده فيها، قال رحمه الله:(وقد رأيت أن أبدأ الشرح بأسانيدي إلى الأصل، بالسماع أو بالإجازة، وأن أسوقها على نمط مخترع، فإني سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب، فأحببت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب).[1]

قلت: أخذنا كلام الحافظ عن روايات صحيح البخاري ورتبناه لتقريب الصورة العلمية لنسخ الصحيح، ورواة هذه النسخ هم:

أولاً : المُحَدِّثُ الثِّقَةُ ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر ، الفَرَبْرِيُّ ، وقد روى عنه الصحيح جماعة من العلماء، وهم:

1 – الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي ، المستمليّ ، وروايته رواها عنه: الحافظ أبوذر عبد الله بن أحمد الهروي، وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني.

2 – أبو محمد عبد الله بن أحمد السرخسي، وروايته رواها عنه أبو زيد الهروي، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي.

3 – أبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني ، روى عنه الصحيح أبو ذر الهروي أيضاً، وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي، وكريمة بنت أحمد المروزية.

4 – أبو علي ، محمد بن عمر بن شَبُّويه الشبوي ، وروايته رواها عنه: سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي، وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني.

5 – الحافظ أبو علي ، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السِّكن، وروايته هذه رواها عنه عبد الله بن محمد بن أسد الجهني.

6 – الفقيه أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي ، وروى عنه الصحيح:الحافظ أبو نعيم الأصبهاني، والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي، والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي.

7 – أبو أحمد ، محمد بن محمد الجرجاني، وروايته رواها عنه: أبو نعيم، والقابسي.

8 – أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني، وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفربري، وروى عنه الصحيح أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري.

9 – أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكتي، وروى عنه الصحيح:إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد.

---

(1) فتح الباري 18/1 وبعدها (طه عبد الرؤوف سعد وآخرين)

ثانيا : ومن رواة الصحيح ، عن البخاري الإمام الحافظ الفقيه ، القاضي ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجاج ، النسفي ، قاضي نسف.

ثالثاً : الإمام المحدث الصدوق ، أبو محمد ، حماد بن شاكر بن سوِّية .

رابعاً : الشيخ المسند ، أبو طلحة ، منصور بن محمد بن علي بن قرينة ابن سوية البزدويُّ.

خامساً : القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي ، وعنه قال الحافظ: لم يكن عنده الجامع الصحيح، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخاري، وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاحشاً.

المطلب الثاني :اختلافات نسخ الصحيح

لا شك أن أي كتاب تلقاه عدد كبير من الطلبة والشيوخ، قد يحدث فيه فروقات بين نسخة وأخرى، وقد وقع هذا في صحيح الإمام البخاري، وذلك لأسباب تفطن لها العلماء من قديم بعد بحث عميق، وبمنهج علمي صارم ودقيق ، فأرجعوا الأمور إلى نصابها، وبينوا خطأ الروايات من صوابها، قال الحافظ ابن حجر :(قال الشيخ محيي الدين نفع الله به: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر فيه على قوله: "فيه فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم" أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقاً، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً، وقد يكون مما تقدم، وربما تقدم قريباً، ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه البتة، وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً، وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه، ومن ثمة وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث، إلى حديث لم يذكر فيه باب، فأشكل فهمه على الناظر فيه، وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي، في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري، فقال: " أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروي، قال: حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض، قال أبو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول، أن رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشمهينى، ورواية أبي زيد المروزي، مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة، أو رقعة مضافة، أنه من موضع ما، فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث، قال الباجى: وإنما أوردت هذا هنا لما عني به أهل بلدنا، من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي

يليها، وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ) انتهى قلت: وهذه قاعدة حسنة، يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً ستظهر كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى، ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار، إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب، ولو على وجه خفي، ووافق شرطه، أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه، وهي حدثنا وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده، وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه، مع صلاحيته للحجة، كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثمة أورد التعاليق كما سيأتي في فصل حكم التعليق، وإن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه، ولا على شرط غيره، وكان بما يستأنس به، وقدمه قوم على القياس، استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب، ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له، أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر).[1]

وقد علل الكشميري الاختلاف بين نسخ الصحيح بتصرف الرواة، قال:(اعلم أنه قد يتغير المراد باختلاف النسخ،ولعل وجهه أن الناس لما أخذوا عن المصنف رحمه الله تعالى، أخذوا أصل الحديث وجعلوا الخصوصيات هدراً، وحسبوه كالواجب المخير، فردوها كيفما رأوا، والله أعلم).[2]

المبحث الثاني

جهود الإمام اليونيني في تحقيق صحيح البخاري

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام اليونيني

هو الإمام الحافظ شرف الدين، أبو الحسين علي بن أبي عبد الله محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد اليونيني البعلبكي الحنبلي، ولد سنة

(1) فتح الباري 1/ 8

(2) فيض الباري 38/1

إحدى وعشرين وست مائة، وتوفي في شهر رمضان سنة إحدى وسبع مائة، (621 – 701).

لازم الحافظ زكي الدين المنذري، وعني بعلم الحديث، له عناية بالغة بصحيح الإمام البخاري، قال الإمام الذهبي: حدثني أنه قابله في سنة واحدة وأسمعه إحدى عشرة مرة، وقرأ بنفسه، وكتب بخطه كثيراً، وتفقه، وأفتى ودرس،وعني باللغة، وحصل أطرافاً من العلوم.

وقال عنه في خواتيم تذكرة الحفاظ: (ولقد انتفعت وتخرجت بشيخنا الإمام العالم المحدث الحافظ الشهيد أبي الحسين على ابن الشيخ الفقيه ببعلبك، ولزمته نيفاً وسبعين يوماً ، وأكثرت عنه، وكان عارفاً بقوانين الرواية ، حسن الدراية ، جيد المشاركة في الألفاظ والرجال، ... وكان صاحب رحلة وأصول وأجزاء وكتب ومحاسن).[1]

المطلب الثاني: جهود الإمام اليونيني في تحقيق الصحيح

لقد سخر الله سبحانه وتعالى لخدمة السنة عامة، وصحيح البخاري خاصة، عبر الأزمان المتعاقبة، رجالاً من الأفذاذ، الأخيار، العلماء الثقات، ومن أولئك الحافظ اليونيني، الذي ضبط صحيح البخاري وحققه بصورة تكاد تبلغ حد الكمال، مستعيناً على ذلك بإمام اللغة ابن مالك، وجماعة من فضلاء العلماء، ويحدثنا عن هذا المجهود الكبير الإمام القسطلانيفي أوائل شرحه على صحيح البخاري، قال رحمه الله تعالى:(واعتنى الحافظ شرف الدين أبو الحسين علي ابن شيخ الإسلام ومحدث الشام تقي الدين محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله اليونيني الحنبلي رحمه الله تعالى : بضبط رواية الجامع الصحيح ، وقابل أصله الموقوف بمدرسة آقبغا آص بسويقة العزي خارج باب زويلة من القاهرة المعزية، وهو في جزأين ، فقد الأول منهما ، بأصل مسموع على الحافظ أبي ذر الهروي ، وبأصل مسموع على الأصيلي وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم بن عساكر ، وبأصل مسموع على أبي الوقت ، وهو أصل من أصول مسموعاته ، في وقف خانكاه السميساطي ، بقراءة الحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ؛ بحضرة سيبويه وقته: الإمام جمال الدين بن مالك بدمشق ، سنة ست وسبعين وست مئة ، مع حضور أصلي سماعي الحافظ أبي محمد المقدسي وقف السميساطي، وقد بالغ _رحمه الله_ في ضبط ألفاظ الصحيح ، جامعاً فيه روايات من ذكرناه ، راقماً عليه ما يدل على مراده :

فعلامة أبي ذر الهروي: هـ

والأصيلي : ص

وابن عساكر الدمشقي : ش

وأبي الوقت : ظ

---

(1) انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ 4 / 1500 ، و الوافي بالوفيات 6 / 492، وغيرها

ولمشايخ أبي ذر الثلاثة : الحموي : ح ، والمستملي : ست ، والكشميهني : هـ

فما كان من ذلك بالحمرة، فهو ثابت في النسخة التي قرأها الحافظ عبد الغني المقدسي على الحافظ أبي عبد الله الأرتاحي ، بحق إجازته من أبي الحسين الفراء الموصلي ، عن كريمة ، عن الكشميهني ، وفي نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى المديني وقف جامع عمرو بن العاص رضي الله عنه بمصر.

وله رقوم أخرى ، لم أجد ما يدل عليها ، وهي : عط ق ج صع . ولعل الجيم للجرجاني ، والعين لابن السمعاني ، والقاف لأبي الوقت.

فإن اجتمع ابن الحمويه والكشميهني فرقمهما هكذا : حهـ

والمستملي والحموي : فرقمهما هكذا : حسـ

وإن اتفق الأربعة الرواة عنهم رقم لهم : هـ ص ش ظ

وما سقط عن الأربعة زاد معها : لا

وما سقط عند البعض أسقطه رقمه من غير (لا)

مثاله : أنه وقع في أصل سماعه في حديث بدء الوحي : "جمعه لك في صدرك" ، ووقع عند الأربعة : "جمعه لك صدرك" ، بإسقاط: "في" فيرقم على "في" : لا ، ويرقم فوقها إلى جانبها: هـ ص ش ظ . هذا إن وقع الاتفاق على سقوطها. فإن كانت عندهم وليست عند الباقين رقم رسمه ، وترك رسمهم ، وكذا إن لم تكن عند واحد وكانت عند الباقين كتب عليها: لا ، ورقم فوقها الحرف المصطلح عليه.

وما صح عند سماعه وخالف مشايخ أبي ذر الثلاثة رقم عليها: هـ ، وفوقها: صح. وإن وافق أحد مشايخه وضعه فوقه.

فالله تعالى يثيبه على قصده ، ويجزل له من المكرمات جوائز رفده ، فلقد أبدع فيما رقم ، وأتقن فيما حرر وأحكم.

ولقد عول الناس عليه في روايات "الجامع" لمزيد اعتنائه، وضبطه، ومقابلته على الأصول المذكورة ، وكثرة ممارسته له ، حتى أن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة.

ولكونه ممن وصف بالمعرفة الكثيرة والحفظ التام للمتون والأسانيد كان الجمال بن مالك لما حضر عند المقابلة المذكورة، إذا مر من الألفاظ ما يتراءى أنه مخالف لقوانين العربية، قال للشرف اليونيني : هل الرواية فيه كذلك ؟ فإن أجاب بأنه منها شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه ، ومن ثم وضع كتابه المسمى بـ"شواهد التوضيح".

ولقد وقفت على فروعٍ مقابلةٍ على هذا الأصل الأصيل، فرأيت من أجلِّها الفرع الجليل الذي لعله فاق أصله ، وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد الغزولي ، وقف

التنكزية بباب المحروق خارج القاهرة ، المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك ، وأصل اليونيني المذكور غير مرة ، بحيث أنه لم يغادر منه شيئاً كما قيل ، فلهذا اعتمدت في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه ، ورجعت في شكل جميع الحديث وضبطه إسناداً ومتناً إليه ، ذاكراً جميع ما فيه من الروايات ، وما في حواشيه من الفوائد والمهمات .

ثم وقفت في يوم الاثنين ثالث عشر جمادى الأولى سنة ست عشرة وتسع مئة بعد ختمي لهذا الشرح ، على المجلد الأخير من أصل اليونيني المذكور ، ورأيت بحاشية ظاهر الورقة الأولى منه ما نصه : سمعت ما تضمنه هذا المجلد من "صحيح البخاري" رضي الله عنه ، بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني رضي الله عنه وعن سلفه ، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها ، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب ، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية ، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به عاماً ، والبيان تاماً ، إن شاء الله تعالى . وكتبه : محمد بن عبد الله بن مالك ، حامداً لله تعالى.

قلت : وقد قابلت متن شرحي هذا ، إسناداً وحديثاً ، على هذا الجزء المذكور ، من أوله إلى آخره ، حرفاً حرفاً ، وحكيته كما رأيته حسب طاقتي ، وانتهت مقابلتي له في العشر الأخير من المحرم سنة سبع عشرة وتسع مئة ، نفع الله تعالى به ، ثم قابلته عليه مرة أخرى .

فعلى الكاتب لهذا الشرح –وفقه الله تعالى– أن يوافقني فيما رسمته من تمييز الحديث متناً وسنداً من الشرح، واختلاف الروايات بالألوان المختلفة، وضبط الحديث متناً وسنداً بالقلم كما يراه.

ثم رأيت بآخر الجزء المذكور ما نصه: بلغت مقابلة وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام ، حجة العرب ، مالك أزمة الأدب ، الإمام العلامة أبي عبد الله ابن مالك الطائي الجياني ، أمد الله تعالى عمره ، في المجلس الحادي والسبعين وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي ، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه ،وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة فأعملت ذلك على ما أمر ورجح ، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر ، والحافظ أبي محمد الأصيلي ، والحافظ أبي القاسم الدمشقي ، ما خلا الجزء لثالث عشر والثالث والثلاثين فإنهما معدومان ، وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفاظ ، وهو وقف بخانكاه السميساطي ، وعلامات ما وافقت أبا ذر : (هـ) ، والأصيلي : (ص) ، لتعلم الرموز . كتبه : علي بن محمد الهاشمي اليونيني عفا الله عنه . انتهى.

ثم وجد الجزء الأول من أصل اليونيني المذكور، ينادى عليه للبيع بسوق الكتب ، فعرف وأحضر إليَّ بعد فقده أزيد من خمسين سنة ، فقابلت عليه متن شرحي هذا ، فكملت مقابلتي عليه

جميعه ، حسب الطاقة ، ولله الحمد).[1]

وبعد هذا البيان الضافي، والمنهج العلمي المحكم في التحقيق، نؤيد ونؤمن على ما قاله الدكتور شوقي ضيف في كتابه عن البحث الأدبي،قال :(وإخراج اليونيني لصحيح البخاري على هذا النحو، يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يبقوا لنا ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص، ونراه ينص على مكان النسخة لا على اسم صاحبها فقط، وإذا كان قد نقص منها أجزاء مثل أصل أبي القاسم الدمشقي، الذي نقص الجزئين الثالث عشر، والثالث والثلاثين، نص على ذلك، ونراه ينص على أن جميع الأصول كانت مسموعة، وهي أعلى المراتب في تحمل أي كتاب ...)[2]

المبحث الثالث

جهود الحافظ ابن حجر في تحقيق الصحيح ودفع الشبهات عنه

المطلب الأول:ترجمة موجزة للحافظ ابن حجر:

قال الشوكاني في ترجمته: (أحمد بن على بن محمد بن محمد بن على بن أحمد الشهاب أبو الفضل الكنانى العسقلانى القاهرى الشافعى المعروف ، بابن حجر وهو لقب لبعض آبائه الحافظ الكبير الشهير الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله فى الأزمنة المتأخرة ولد فى ثانى عشر شعبان سنة 773 ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر ونشأ بها يتيما فى كنف أحد أوصيائه فحفظ القرآن وهو

(1) إرشاد الساري 1 / 40 وبعدها

(2) البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصول مصادره ص187

ابن تسع ثم حفظ العمدة والفية الحديث للعراقى والحاوى الصغير ومختصر ابن الحاجب في الأصول والملحة وبحث فى ذلك على الشيوخ وتفقه بالبلقينى والبرماوى وابن الملقن والعز بن جماعة وعليه أخذ غالب العلوم الآلية والأصولية كالمنهاج وجمع الجوامع وشرح المختصر والمطول ثم حبب الله إليه فن الحديث فأقبل عليه بكليته وطلبه من سنة 793 وما بعدها فعكف على الزين العراقى وحمل عنه جملة نافعة من علم الحديث سندا ومتنا وعللا واصطلاحا وارتحل إلى بلاد الشام والحجاز واليمن ومكة وما بين هذه النواحى ، وأكثر جداً من المسموع ، والشيوخ، وسمع العالي والنازل، واجتمع له من ذلك مالم يجتمع لغيره ، وأدرك من الشيوخ جماعة كل واحد رأس في فنه الذي اشتهر به ، فالتنوخى فى معرفة القراءات، والعراقي في الحديث، والبلقينى في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع ، وابن الملقن في كثرة التصانيف ، والمجد صاحب القاموس فـي حفظ اللغة، والعز بن جماعة في تفننه في علوم كثيرة، بحيث كان يقول أنا أقرأ في خمسة عشر علماً ، لا يعرف علماء عصر ي أسماءها، ثم تصدى لنشر الحديث ، وقصر نفسه عليه مطالعة و إقراء، وتصنيفاً وإفتاء، وتفرد بذلك، وشهد له بالحفظ والإتقان القريب والبعيد، والعدو والصديق، حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع، ورحل الطلبة إليه من الأقطار ، وطارت مؤلفاته في حياته ، وانتشرت في البلاد، وتكاتبت الملوك من قطر إلى قطر فـي شأنها، وهى كثيرة جدا منها ما كمل ومنها ما لم يكمل، وقد عددها السخاوي في الضوء اللامع،.... وقال بعد ذلك إنها تهادت تصانيفه الملوك، بسؤال علمائهم لهم فـي ذلك، حتى ورد كتاب فـي سنة 833 من شاه رخ بن تيمور ملك الشرق، يستدعى من السلطان الأشرف برسباى هدايا من جملتها فتح البار ي، فجهز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله ، ثم أعاد الطلب فـي سنة 839 ولم يتفق أن الكتاب قد كمل ، فأرسل إليه أيضاً قطعة أخرى ، ثم فـي زمن الطاهر جقمق جهزت له نسخة كاملة ، وكذا وقع لسلطان الغرب أبى فارس عبد العزيز الحفصى فإنه أرسل يستدعيه، فجهز له ما كمل من الكتاب ، وكان يجهز لكتبة الشرح ولجماعة مجلس الاملاء ذهباً يفرق عليهم ، هذا ومصنفه ح ي رحمه الله، ولما كمل شرح البخار ي تصنيفاً وقراءة، عمل مصنفه رحمه الله وليمة عظيمة ، بالمكان الذي بناه المؤيد خارج القاهرة فـي يوم السبت ثامن شعبان سنة 842، وقرأ المجلس الأخير هنالك وجلس المصنف على الكرسي، قال تلميذه السخاو ي: وكان يوماً مشهوداً ، لم يعهد أهل العصر مثله بمحضر من العلماء والقضاة والرؤساء ، والفضلاء ،وقال الشعراء ف] ذلك فأكثروا ، وفرق عليهم الذهب وكان المستغرق في الوليمة المذكورة نحو خمسمائة دينار...)(1)

وقد أكد الحافظ على مكانة فتح الباري، ومنزلته الكبيرة في نفسه، فقد نقل عنه السخاوي قوله:

---

(1) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 1 / 61، وقد أفرد له تلميذه السخاوي مصنفاً ضخماً، يقع في ثلاثة مجلدات، وهو(الجواهر والدرر) فلينظر

(لست راضياً عن شيء من تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الأمر ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى شرح البخاري، ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب، ولسان الميزان).[1]

وحق للحافظ رحمه الله تعالى أن يرضى عن الفتح، فهو كما وصفه الأستاذ عبدالستار:(لقد اعتنى بصحيح الإمام البخاري ما لم يعتن بغيره من الكتب، وما لم يعتن به عالم آخر بصحيح البخاري أو بغيره من كتب الإسلام، فقد صنف الحافظ كتباً كثيرة جداً تتعلق بصحيح البخاري خاصة أو به مع غيره.

فالكتب التي ألفها وتخص الصحيح هي: هدي الساري، تغليق التعليق، التشويق، التوفيق، تجريد التفسير من صحيح البخاري، بيان ما أخرجه البخاري عالياً، ثلاثيات البخاري، المهمل من شيوخ البخاري، فوائد الاحتفال في بيان أحوال الرجال المذكورين في صحيح البخاري زيادة على ما في تهذيب الكمال، بغية الراوي بأبدال البخاري، النكت على تنقيح الزركشي، انتقاض الاعتراض، الاستنصار على الطاعن المعثار، شرح كبير للبخاري، وآخر ملخص منه، الإعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام، فتح الباري.

ومن الكتب التي صنفها وتتعلق بالصحيح مع غيره، أطراف الصحيحين، الجمع بين الصحيحين، تلخيص الجمع بين الصحيحين، النكت الظراف، تهذيب التهذيب، تقريب التهذيب.

وبهذا فإن الحافظ ابن حجر قد أحاط " بالصحيح " رواية ودراية، وأصبح عارفاً بكل دقائقه، حتى أصبح – بحق – قيِّم صحيح البخاري، وفكَّاك طلسماته، وحلال غوامضه، وكشاف خفاياه،ومظهر فوائده، وكنوزه، وخباياه).[2]

المطلب الثاني:

نسخة الصحيح المعتمدة عند الحافظ(النسخة الأم) ومنهجه في شرحه:

النسخة الأم:

لقد أسلفنا القول فيما سبق أن عدد الرواة لصحيح البخاري فاق الألوف، ولكن كتب الله لبعض هذه الروايات الذيوع والانتشار أكثر من غيرها، ومنها القائمة التي أوردناها في مطلب " عدد نسخ الصحيح "، وقد قام الحافظ ابن حجر بإمعان النظر في هذه النسخ جميعها، والموازنة بينها وذلك لانتخاب النسخة " الأم " من صحيح الإمام البخاري ليبني عليها شرحه فتح الباري، وقد فعل

---

(1) المصدر نفسه 1 / 61

(2) الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث، ص491

الحافظ رحمه الله تعالى ذلك بمنهجية علمية دقيقة، فاقت ما يقوم به أبرع المحققين من مستشرقين وغيرهم، وانتهى الحافظ من عملية الفرز هذه، بانتخاب نسخة الإمام الحافظ أبي ذر عبد الله بن أحمد الهروي، وجعلها أصلاً لشرحه، وقد بين رحمه الله السبب الدافع إلى هذا الاختيار، وأنه راجع إلى حيثتين:

1 – ضبط الهروي لروايته.

2 – تمييزه لاختلاف سياقها.

ونبه الحافظ إلى أنه عضد هذه الرواية بغيرها من الروايات، قال رحمه الله تعالى:(وقد انتهى الغرض الذي أردته، من التوصيل الذي أوردته، فليقع الشروع في الشرح، والاقتصار على أتقن الروايات عندنا، وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة،لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها، وبالله التوفيق، وهو المسؤول أن يعينني على السير في أقوم طريق).[1]

قال الكشميري – بعد أن تكلم بإيجاز عن نسخ الصحيح –: (وأولاها بالاعتبار عندي نسخة الصغاني، لأنه يقول إنه نقلها من النسخة التي قرئت على المصنف رحمه الله تعال، لكن الحافظ رحمه الله تعالى لا يرى فيها مزية، ويعامل معها ما يعامل مع سائر النسخ).[2]

قلت: ويظهر أن السبب في ذلك – والله أعلم – أن الحافظ يتعامل مع النسخة المنقولة والمدققة رواية، وليس مجرد أن تكون منقولة كتابة من نسخة أو نسخ أخرى، مع أنه رحمه الله لم يهمل نسخة الصغاني جملة، بل أفاد منها في مواطن كثيرة جداً فاقت المائة، وأثنى على الصغاني وجهوده، ومن ذلك قوله:(تنبيه وقع في النسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغاني اللغوي، بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت، وقابلها على عدة نسخ، وجعل لها علامات، عقب قوله رواه موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت، ما نصه: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس وساق الحديث بتمامه، وقال الصغاني في الهامش: هذا الحديث ساقط من النسخ كلها، إلا في النسخة التي قرئت على الفربري صاحب البخاري وعليها خطه، قلت: وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها والله تعالى أعلم بالصواب).[3]

ولعل مما يؤيد ما ذهبنا إليه، أن الحافظ لم يعتمد النسخة اليونينية وهو قطعاً قد اطلع عليها، وأخذ منها في بعض مباحثه، قال رحمه الله تعالى:(قال البخاري في الشهادات: حدثنا أبو

---

(1) فتح الباري 23،24/1 (بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد وآخرين)

(2) فيض الباري 1/ 32

(3) فتح الباري 1 / 153

الربيع سليمان بن داود وأفهمني بعضه أحمد، قال حدثنا فليح بن سليمان عن الزهري قال: فذكر حديث الإفك، قلت: لم يبين أبو علي الجياني من هو أحمد هذا، ووقع في كتاب خلف الواسطي في الأطراف وأفهمني بعضه أحمد بن يونس، وبهذا جزم الدمياطي، وقال بن عساكر والمزي: إنه وهم، قلت: ورأيته في نسخة الحافظ أبي الحسين اليونيني وقد أهمله في جميع الروايات التي وقعت له، إلا رواية واحدة فإنه كتب عليها علامة ق ونسبه فقال أحمد بن يونس).[1]

منهج الحافظ في شرح الصحيح:

قبل الشروع في بيان منهج الحافظ في شرحه، وأثر ذلك في زيادة التدقيق والتحقيق لصحيح الإمام البخاري، يجب علينا، ويجدر بنا أن ننبه إلى حقيقة غاية في الأهمية، ولها التأثير الواضح على كتاب فتح الباري، هذه الحقيقة تتمثل في أن الحافظ ابن حجر، ما كان يثبت أو ينسخ متن الحديث المراد شرحه، مع فتح الباري، بل كان متن الصحيح بنسخة الهروي – كما أشرنا سابقاً – مستقلاً بذاته ينظر فيه الحافظ ثم يشرع في كتابة الفتح في صحائف مستقلة، اقتضى التنبيه إلى هذه الحقيقة، لأننا وجدنا بعض النسخ من فتح الباري، المحققة من قبل علماء أفاضل، كتب فيها متن البخاري من نسخ أخرى غير نسخة الهروي التي اعتمدها الحافظ، ولذلك يعجب القارئ أحياناً ويستغرب عندما يجد الحافظ يشرح كلمة، أو يعلق على عبارة ما هي موجودة أصلاً في متن الحديث، والسبب ما ذكرناه سابقاً، وللتأكيد ننقل كلام الحافظ، قال:(وكنت عزمت على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه، ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب جداً، فسلكت فيه الآن طريقاً وسطى،أرجو نفعها، كافلة بما اطلعت عليه من ذلك، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها).[2]

خطة الحافظ في شرحه:

قدم الحافظ لشرحه بمقدمة ضافية، وافية، قسمها إلى عشرة فصول:

الأول : في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب

الثاني : في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه والكلام على تحقيق شروطه وتقرير كونه من أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي.

الثالث : في بيان الحكمة في تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته للحديث وتكراره

الرابع : في بيان السبب في إيراده الأحاديث المعلقة والآثار الموقوفة مع أنها تباين أصل موضوع الكتاب.

الخامس : في ضبط الغريب الواقع في متونه مرتباً له على حروف المعجم.

السادس : في ضبط الأسماء المشكلة التي فيه وكذا الكنى والأنساب .

(1) فتح الباري 1 / 224

(2) الفتح 1/ 18 (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد وآخرين)

السابع : في تعريف شيوخه الذين أهمل نسبهم، إذا كانت يكثر اشتراكها كمحمد لا من يقل اشتراكه كمسدد.

الثامن : في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد، والجواب عنها حديثاً حديثاً.

التاسع : في سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله، على ترتيب الحروف، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل، والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعضهم ممن يقوي جانب القدح فيه، إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه، وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى منه، وإما لغير ذلك من الأسباب

العاشر : في سياق فهرسة كتابه المذكور باباً باباً، وعدة ما في كل باب من الحديث.

قلت: ثم شرع الحافظ في بيان منهجه في الشرح فقال:

فإذا تحررت هذه الفصول، وتقررت هذه الأصول، افتتحت شرح الكتاب مستعيناً بالفتاح الوهاب، فأسوق إن شاء الله الباب وحديثه أولاً، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية، ثم أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث، من الفوائد المتنية والإسنادية، من تتمات وزيادات، وكشف غامض، وتصريح مدلس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد، والجوامع، والمستخرجات، والأجزاء، والفوائد، بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك، وثالثاً أصل ما انقطع من معلقاته، وموقوفاته، وهناك تلتئم زوائد الفوائد، وتنتظم شوارد الفرائد، ورابعاً أضبط ما يشكل من جميع ما تقدم، أسماء وأوصافاً، مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية، والتنبيه على النكت البيانية، ونحو ذلك، وخامساً أورد ما استفدته من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر، من الأحكام الفقهية، والمواعظ الزهدية، والآداب المرعية، مقتصراً على الراجح من ذلك، متحرياً للواضح دون المستغلق في تلك المسالك، مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره، والتنصيص على المنسوخ بناسخه، والعام بمخصصه، والمطلق بمقيده، والمجمل بمبينه، والظاهر بمؤوله، والإشارة إلى نكت من القواعد الأصولية، ونبذ من فوائد العربية، ونخب من الخلافيات المذهبية، بحسب ما اتصل بي من كلام الأئمة، واتسع له فهمي من المقاصد المهمة......).[1]

هذا هو منهج الحافظ في شرحه، وإنه لجدير بإفراده بدراسة خاصة به، بل نرى أنه يمكن أن يقرر في مناهج البحث بالجامعات في الدراسات العليا، فقد أوفى، وكفى، وشفى.

المطلب الثالث:من جهود الحافظ في تحقيق الصحيح

أنفق الحافظ من عمره المبارك – إن شاء الله _ ربع قرن من الزمان في خدمة صحيح

(1) فتح الباري 4،3/1

البخاري، تحقيقاً وشرحاً، ومما يثلج الصدور، ويدفعنا دفعاً إلى الفخر بتراث هذه الأمة الخالدة، وبمناهج علمائها وسبقهم في ميدان التحقيق والبحث العلمي، أن نعلم أن الحافظ أنجز شرحه عن طريق " فريق بحث علمي" أو إن شئت سمه " البحوث المشتركة "، التي يتفرغ لها جماعة من نبهاء الباحثين، نقل الحافظ السخاوي عن شيخه الحافظ ابن حجر، قال:(اجتمع عندي من طلبة العلم المهرة جماعة، وافقوني على تحرير هذا الشرح، بأن أكتب الكراس ثم يحصله كل منهم نسخاً، ثم يقرأه أحدهم ويعارض معه رفيقه، مع البحث في ذلك والتحرير، فصار السفر لا يكمل منه لا وقد قوبل، وحرر، ولزم من ذلك البطء في السير لهذه المصلحة) (1) وقال الشوكاني :(ولا ريب أن أجل مصنفاته فتح الباري، وكان شروعه في تصنيفه سنة 817 على طريق الإملاء، ثم صار يكتب من خطه يداوله بين الطلبة، شيئاً فشيئاً، والاجتماع في يوم من الأسبوع للمقابلة، والمباحثة، إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة 842).(2)

إذن فلا غرو أن يخرج " فتح الباري " بهذه الصورة من الدقة، والإتقان ما دام يجتمع عليه مجموعة من الباحثين أسبوعياً، مقابلة ومراجعة، ومباحثة، ونحن نشير في وقفات سريعة مع الحافظ ، إلى بعض النقاط تصلح أن تكون أمثلة ونماذج لجهوده رحمه الله في صحيح البخاري، ومن ذلك:

1 – جهوده في مقابلة النسخ، ومقارنة الروايات، وتأكيد ذلك بالتخريج التام للمتون:

من أهم ما امتاز به الحافظ ابن حجر في شرحه للصحيح، العمل الدؤوب، والصبر العجيب، في مقارنة الروايات، فهو لا يفتر – رحمه الله تعالى – من تتبع حرفٍ واحد، بل حركة ضم أو فتح أو غير ذلك، فضلاً عن العبارات الكاملة، والنصوص التامة، ويغوص في أعماق المصادر والمراجع، لا يقبل بأوليات الفكر، وسانحات الرأي، ووالله إني لأقول صادقاً، لطالما شعرت بالرهق، والعنت، وأنا أتابع تقريراته، ومناقشاته للعلماء وتحقيقاته، وأجهد نفسي أحياناً لأفهم مرامي كلماته وآرائه، فأتعجب وأقول إن كان هذا حالي وأنا أطالع ما خطه يراع هذا الجهبذ، فكيف به هو وقد أنشأه إنشاءً ؟ ومما يدل على صبره على البحث العلمي، انفاقه الوقت الطويل جداً في تحقيق حديث واحد، قال رحمه الله عن حديث " إنما الأعمال بالنيات" روى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال كتبته من حديث سبعمائة من أصحاب يحيى قلت وأنا استبعد صحة هذا فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المائة وقد تتبعت طرق غيره فزادت على ما نقل عمن تقدم كما سيأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غسل الجمعة إن شاء

---

(1) الجواهر والدرر 2 /676

(2) البدر الطالع 1 / 61

الله تعالى).[1]

ومن أراد أكثر من ذلك فليفتح أي صفحة من " الفتح " وليقرأ ما يشاء، فسيجد هذه الحقيقة ناصعة بينة، ونحن نكتفي هنا ببعض أمثلة، فمن ذلك، قوله في شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب عسلاً عند زينب بنت جحش، ويمكث عندها.....الحديث).[2]

(قوله "فقال: لا بأس شربت عسلاً "، كذا وقع هنا في رواية أبي ذر عن شيوخه، ووقع للباقين " لا بل شربت عسلاً "، وكذا وقع في كتاب الأيمان والنذور للجميع، حيث ساقه المصنف من هذا الوجه إسناداً ومتناً ، وكذا أخرجه أحمد عن حجاج ، ومسلم وأصحاب السنن والمستخرجات من طريق حجاج، فظهر أن لفظة" بأس" هنا مغيرة من لفظ ة " بل" وفي رواية هشام فقال : لا ولكني كنت أشرب عسلاً عند زينب بنت جحش) قوله " ولن أعود له " زاد في رواية هشام : وقد حلفت لا تخبري بذلك أحداً) وبهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية حجاج بن محمد : فنزلت (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) قال عياض: حذفت هذه الزيادة من رواية حجاج بن محمد ، فصار النظم مشكلاً، فزال الإشكال برواية هشام بن يوسف).[3]

وفي شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: لما جاء النبي صلى الله عليه و سلم قتل ابن حارثة، وجعفر، وابن رواحة، جلس يعرف فيه الحزن....... الحديث).[4]

قال الحافظ:("فأتاه رجل" لم أقف على اسمه. قوله: "إن نساء جعفر" يحتمل أن يريد زوجاته، ويحتمل أن يريد من ينسب إليه من النساء في الجملة، وهذا الثاني هو المعتمد لأنا لا نعرف لجعفر زوجة غير أسماء بنت عميس. قوله: "فذكر بكاءهن" في رواية الكشميهني: "وذكر" بواو. قوله: "فأمره أن يأتيهن" كذا رأيت في أصل أبي ذر، فإن كان مضبوطا ففيه حذف تقديره فنهاهن، وأظنه محرفاً فإن الذي في سائر الروايات "فأمره أن ينهاهن" وهو الوجه، وكذا وقع في الجنائز: قوله: "وذكر أنه لم يطعنه" في رواية الكشميهني: "وذكر أنهن" وهو أوجه. ..... قوله: "من العناء" بفتح العين المهملة وبالنون والمد هو التعب، ووقع في رواية العذري عند مسلم: "من الغي" بغين معجمة وتحتانية ثقيلة، وللطبراني مثله لكن بعين مهملة ومراد عائشة أن الرجل لا يقدر على ذلك، فإذا كان لا يقدر فقد أتعب نفسه ومن يخاطبه في شيء لا يقدر على إزالته).[5]

---

(1) فتح الباري 1 / 11
(2) أخرجه البخاري سورة الطلاق حديث رقم 4628
(3) فتح الباري 9/ 378
(4) أخرجه البخاري في باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن حديث رقم 1237
(5) فتح الباري 7/ 415

وفي مقابلة النسخ، وتحقيق الروايات، نجد الحافظ أوفى بما وعد في منهجه في التحقيق، والتزم بخطة شرحه للصحيح، فقد نقلنا عنه أنه اعتمد نسخة أبي ذر الهروي، ولكنه قال:" مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها"، ومثال على ذلك، ما جاء في شرح حديث المسور بن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه، قالا: خرج رسول الله صلى الله عليه و سلم زمن الحديبية، حتى كانوا ببعض الطريق، قال النبي صلى الله عليه و سلم: إن خالد بن الوليد بالغميم، في خيل لقريش طليعة فخذوا ذات اليمين......الحديث).[1]

قال الحافظ:(قوله "كانوا يقتتلون" كذا لأبي ذر وللباقين "كادوا" بالدال وهو الصواب ، لأنه لم يقع بينهم قتال، وإنما حكى ذلك عروة بن مسعود الثقفي لما رجع إلى قريش ، ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه و سلم، ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغ ة).[2] فهنا نجد الحافظ يجعل رواية أبي ذر الهروي مرجوحة، وغيرها هو الراجح.

2 – الضبط بالحروف لإزالة أي لبس محتمل:

ففي حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَتْ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُنَّ "مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلاَثَةً مِنْ وَلَدِهَا إِلاَّ كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنْ النَّارِ" فَقَالَتْ امْرَأَةٌ وَاثْنَيْنِ فَقَالَ : "وَاثْنَيْنِ).[3]

قوله: "باب هل يجعل" أي الإمام، وللأصيلي وكريمة: "يجعل " بضم أوله، وعندهما يوم بالرفع لأجل ذلك.قوله: "على حدة" بكسر المهملة وفتح الدال المهملة المخففة أي ناحية وحدهن، والهاء عوض عن الواو المحذوفة، كما قالوا في عدة من الوعد..... قوله: "قال النساء" كذا لأبي ذر، وللباقين " قالت النساء " وكلاهما جائز. و" غلبنا " بفتح الموحدة و " الرجال " بالضم لأنه فاعله)[4].

وفي حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ.....الحديث).[5]

قال: قوله: "حتى إذا لم يبق عالم" هو بفتح الياء والقاف، وللأصيلي بضم أوله وكسر القاف، وعالما منصوب أي لم يبق الله عالما. وفي رواية مسلم: "حتى إذا لم يترك عالما" ، قوله: "رءوسا" قال النووي: ضبطناه بضم الهمزة والتنوين جمع رأس. قلت: وفي رواية أبي ذر أيضا بفتح الهمزة،

---

(1) أخرجه البخاري في باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط حديث رقم 2581
(2) فتح الباري في (قوله باب استعمال فضل وضوء الناس)
(3) أخرجه البخاري في باب هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ حديث رقم 101
(4) فتح الباري*195/1*
(5) أخرجه البخاري في باب كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ حديث رقم100

وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس).[1]

3 – تقييد المهمل:

وفي هذا الفن أثبت الحافظ مقدرة عظيمة، ورسوخ قدم يندر عند كثير من العلماء،وقد استفاد من الإمام أبي علي الجياني كثيراً من كتابه "تقييد المهمل "، ولكن مع ذلك له تعقبات عليه تشي بما ذكرناه عنه، ومن ذلك قوله في حديث سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لاَ يَقْبَلَهُ أَحَدٌ حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنْ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ثُمَّ يَقُولُ أبو هُرَيْرَةَ وَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا).[2]

قال الحافظ:(قوله: "حدثنا إسحاق" هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه، وإنما جزمت بذلك مع تجويز أبي علي الجياني أن يكون هو أو إسحاق بن منصور لتعبيره بقوله " أخبرنا" يعقوب بن إبراهيم لأن هذه العبارة يعتمدها إسحاق بن راهويه كما عرف بالاستقراء من عادته أنه لا يقول إلا "أخبرنا" ولا يقول: "حدثنا" وقد أخرج أبو نعيم في "المستخرج" هذا الحديث من مسند إسحاق بن راهويه وقال: "أخرجه البخاري عن إسحاق").[3]

وأيضاً تحقيقه في حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارَيْنِ فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي قَالَ إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَابًا).[4]

قال الحافظ: قوله: "وحدثنا علي" كذا للأكثر غير منسوب. وفي رواية ابن السكن وكريمة علي بن عبد الله، ولابن شبويه علي بن المديني. ورجح أبو علي الجياني أنه علي بن سلمة اللبقي بفتح اللام والموحدة بعدها قاف، وبه جزم الكلاباذي وابن طاهر، وهو الذي ثبت في رواية المستملي، وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما نسبه من نسبه من الرواة بحسب ما ظهر له فإن كان كذلك فالأرجح أنه ابن المديني لأن العادة أن الإطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المديني أشهر من اللبقي، ومن عادة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي إنما يقصد به علي بن المديني).[5]

وفي حديث حماد عن الزبير بن عربي قال: سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن استلام

---

(1) الفتح 1 /194

(2) أخرجه البخاري في باب نُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا السَّلاَم حديث رقم 3448

(3) الفتح 6 /490

(4) أخرجه البخاري في باب أَيُّ الْجِوَارِ أَقْرَبُ حديث رقم 2259

(5) الفتح 4 /439

الحجر، فقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم يستلمه ويقبله . قال قلت : أرأيت إن زحمت، أرأيت إن غلبت ؟ قال : اجعل أرأيت باليمن ، رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم يستلمه ويقبله).[1]

قال الحافظ: (تنبيه) قال أبو علي الجياني : وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني الزبير بن عدي بدال مهملة بعدها ياء مشددة، وهو وهم وصوابه عربي براء مهملة مفتوحة ، بعدها موحدة، ثم ياء مشددة كذلك ، رواه سائر الرواة عن الفربري انتهى وكأن البخاري استشعر هذا التصحيف، فأشار إلى التحذير منه فحكى الفربري أنه وجد في كتاب أبي جعفر ، يعني محمد بن أبي حاتم وراق البخاري ، قال: قال: أبو عبد الله يعني البخاري الزبير بن عربي ، هذا بصري، والزبير بن عدي كوفي، انتهى هكذا وقع عند أبي ذر عن شيوخه عن الفربري ، وعند الترمذي من غير رواية الكرخي، وعقب هذا الحديث الزبير هذا هو ابن عربي، وأما الزبير بن عدي فهو كوفي، ويؤيده أن في رواية أبي داود الم تقدم ذكرها الزبير بن العربي بزيادة ألف ولام ، وذلك مما يرفع الإشكال والله أعلم).[2]

4 – توجيه التراجم:

لا يخفي الحافظ ابن حجر حبه العظيم، وإعجابه العميق بالإمام البخاري وصحيحه، ووجدناه في مواطن لا حصر لها ينتصر لهذا الإمام، ولكن من غير تعصب ذميم، أو تكلف وتنطع، بل يوجه روايات الصحيح، وما حواه من تراجم بأسلوب مقنع، وحوار بديع، وكثيراً ما كان يناقش – على وجه التحديد – الكرماني في هذا الجانب، وسنذكر بعض أمثلة في عناوين مستوحاة من صياغة الحافظ رحمه الله تعالى:

أ – منافاة ظاهر التركيب للمقصود:

قال في تحقيقه للترجمة: " باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم، فحكمه مردود، لقول النبي صلى الله عليه و سلم (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد).[3]

قال: (قوله باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم) في رواية الكشميهني العالم بدل العامل ، أو للتنويع وقد تقدم في كتاب الأحكام ترجمة إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو مردود ، وهي معقودة لمخالفة الإجماع ، وهذه معقودة لمخالفة الرسول عليه الصلاة و السلام ، قوله فأخطأ

---

(1) أخرجه البخاري في باب تقبيل الحجر حديث رقم 1533

(2) الفتح 3 /476

(3) صحيح البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود

خلاف الرسول من غير علم ، أي لم يتعمد المخالفة و إنما خالف خطأ ، قوله فحكمه مردود لقول النبي صلى الله عليه و سلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا ، فهو رد ، أي مردود وقد تقدم هذا الحديث موصولاً في كتاب الصلح عن عائشة بلفظ آخر ، وأنه بهذا اللفظ موصول في صحيح مسلم،....قال ابن بطال مراده إن من حكم بغير السنة جهلا أو غلطا يجب عليه الرجوع إلى حكم السنة، وترك ما خالفها امتثالاً لأمر الله تعالى ب إيجاب طاعة رسوله ، وهذا هو نفس الاعتصام بالسنة، وقال الكرماني : المراد بالعامل عامل الزكاة ، وبالحاكم القاضي ، وقوله فأخطأ أي في أخذ واجب الزكاة أو في قضائه ، قلت: وعلى تقدير ثبوت رواية الكشميهني فالمراد بالعالم المفتي ، أي أخطأ في فتواه، قال: والمراد بقوله فأخطأ خلاف الرسول أي يكون مخالفاً للسنة، قال: وفي الترجمة نوع تعجرف، قلت: ليس فيها قلق، إلا في اللفظ الذي بعد قوله فأخطأ، فصار ظاهر التركيب ينافي المقصود، لأن من أخطأ خلاف الرسول لا يذم، بخلاف من أخطأ وفاقه وليس ذلك المراد و إنما تم الكلام عند قوله فأخطأ، وهو متعلق بقوله اجتهد ، وقوله خلاف الرسول ، أي فقال خلاف الرسول ، وحذف " قال " يقع في الكلام كثيراً، فأي عجرفة في هذا ؟ والشارح من شأنه أن يوجه كلام الأصل مهما أمكن ، ويغتفر القدر اليسير من الخلل تارة ، ويحمله على الناسخ تارة ، وكل ذلك في مقابلة الإحسان الكثير الباهر ، ولا سيما مثل هذا الكتاب ، ووقع في حاشية نسخة الدمياطي بخطه ، الصواب في الترجمة فاخطأ بخلاف الرسول انتهى وليس دعوى حذف الباء برافع للإشكال بل إن سلك طريق التغيير فلعل اللام مؤخرة ويكون في الأصل خالف بدل خلاف).[1]

وقد سبر الحافظ ابن حجر مسالك الإمام البخاري في تراجمه، حتى خرج على العلماء بقاعدة للصحيح في فقه التراجم، يقول رحمه الله تعالى:(وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر، وتارة بأمر خفي، من ذلك قوله " باب الأمراء من قريش " وهذا لفظ حديث يروي عن على رضي الله عنه، وليس على شرط البخاري، وأورد فيه حديث " لا يزال وال من قريش " ومنها قوله " باب اثنان فما فوقهما جماعة " وهذا حديث يروي عن أبي موسى الأشعري وليس على شرط البخاري، وأورد فيه " فأذن وأقيما وليؤمكما أحدكما " وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثراً أو آية، فكأنه يقول لم يصح في الباب شئ على شرطي، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر ومن جدَّ وجد).[2] رحم الله الحافظ، ونحن نعتقد أنه قد جدَّ فوجد القبول عند العلماء في حياتنا الدنيا، وندعو الله مخلصين أن يجد الفوز، والقبول، والرضا

---

(1) فتح الباري 13 / 318

(2) الفتح 1 /14

من المولى عز وجل في الحياة الآخرة.

ب – تفرد البخاري في تراجمه:

ومما يدل على سبقه في هذا المقام، ننظر في تعقبه على الإمام الكرماني، في الترجمة "باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم" :

(قوله باب طرح الإمام المسألة)

أورد فيه حديث بن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله ، وإنما أورده بإسناد آخر إيثاراً لابتداء فائدة تدفع اعتراض من يدعي عليه التكرار بلا فائدة، وأما دعوى الكرماني أنه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم، وأن رواية قتيبة هنا كانت في بيان معنى التحديث والإخبار، ورواية خالد كانت في بيان طرح الإمام المسألة ، فذكر الحديث في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الأمر، فإنها غير مقبولة، ولم نجد عن أحد ممن عرف حال البخاري ، وسعة علمه، وجودة تصرفه، حكى أنه كان يقلد في التراجم ، ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره ، وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة، أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري، دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه ، والذي ادعاه الكرماني يقتضي أنه لا مزية له في ذلك ، لأنه مقلد فيه لمشايخه ، ووراء ذلك أن كلاً من قتيبة وخالد بن مخلد، لم يذكر لأحد منهما ممن صنف في بيان حالهما ، أن له تصنيفاً على الأبواب، فضلاً عن التدقيق في التراجم ، وقد أعاد الكرماني هذا الكلام في شرحه مراراً، ولم أجد له سلفاً في ذلك، والله المستعان).[(1)]

فانظر يا رعاك الله هذا الدفاع المجيد، ولعلنا نحس عدم الرضا من الحافظ رحمه الله، من مسلك الكرماني، بل لعلنا نجد " المرارة" في نفس هذا العلامة الجهبذ في كلمته" وقد أعاد الكرماني هذا الكلام في شرحه مراراً ولم أجد له سلفاً في ذلك والله المستعان"

ج – المغايرة بين الترجمة ولفظ الحديث:

قد يقع أحياناً في صحيح البخاري تراجم لأحاديث لا ينطبق فيها لفظ الترجمة على الحديث المترجم له، وقد أخذ بعض العلماء على الإمام البخاري هذا المسلك، فانبرى الحافظ ينافح ويذود عن حياض الصحيح ، ومن ذلك ما جاء في الترجمة " باب من أدرك من الصلاة ركعة" قال الحافظ: (قوله باب من أدرك من الصلاة ركعة)

هكذا ترجم وساق الحديث بلفظ "من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك الصلاة " وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري ، وأحال به على حديث مالك ، وأخرجه البيهقي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه مسلم، ولفظه كلفظ ترجمة هذا الباب، قدم قوله "من الصلاة" على قوله "ركعة" وقد وضح لنا بالاستقراء، أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع

---

(1) المصدر نفسه 1 /98

فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده، إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير ، فلله دره ما أكثر اطلاعه).[1]

5 – قواعد في معلقات البخاري:

استقرأ الحافظ ابن حجر، منهج الإمام البخاري في تعليقه الأحاديث، وبين أن منها ماكان بصيغة الجزم، ومنها ما كان بصيغة التمريض، وهذا لا يخفى على أي دارس لعلوم المصطلح، ولكن يهمنا هنا التنبيه إلى أن الحافظ قسم المعلقات إلى معلقات مرفوعة، وأخرى موقوفة، ولكل – رحمه الله تعالى – قعد القواعد التي إذا ما طبقناها على هذا النوع مما ورد في الصحيح، فإنها كفيلة بدفع كثير من الشبهات عن هذا الكتاب العظيم.

أحكام تتعلق بالمعلقات المرفوعة:

يقول رحمه الله بعد أن تكلم عن صيغةالجزم:(والصيغة الثانية وهي صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلا من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح، على ما سنبينه فأما ما هو صحيح، فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيره جداً، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى، كقوله في الطب " ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقي بفاتحة الكتاب " فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس عن بن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بحي فيهم لديغ.... فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبروه بذلك (إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله) فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى، لم يجزم به إذ ليس في الموصول أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الرقية بفاتحة الكتاب، إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم، فاستفيد ذلك من تقريره، وأما مالم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد، إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له، فمثال الأول: أنه قال في الصلاة: "ويذكر عن عبد الله بن السائب قال قرأ النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى، أخذته سعلة فركع" وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه، إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته، وقال في الصيام:" ويذكر عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، عن ابن عباس قال: قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم: إن أختي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين...... الحديث ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح، إلا أن فيه اختلافاً كثيراً في إسناده، وقد تفرد أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر بهذا

---

(1) المصدر نفسه 2 / 57

السياق، وخالف فيه الحفَّاظ من أصحاب الأعمش، ومثال الثاني: وهو الحسن قوله في البيوع "ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكتل) وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة، وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان وقد وثق، عن عثمان به وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند، إلا أن في إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان، وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عضده من ذلك، ومثال الثالث: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، إلا أنه على وفق العمل، قوله في الوصايا: " ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية" وقد رواه الترمذي موصولاً من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي، والحارث ضعيف، وقد استغربه الترمذي، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به، ومثال الرابع: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، وهو في الكتاب قليل جداً، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف، بخلاف ما قبله، فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة: " ويذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع الإمام في مكانه " ولم يصح، وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة، وليث بن أبي سليم ضعيف، وشيخ شيخه لا يعرف، وقد اختلف عليه فيه) ثم قال الحافظ: هذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والتمريض).[1]

ويجدر بنا في هذا المقام، الإشارة إلى أن الحافظ وضح ببيانه هذا أن البخاري لم يكن من الغافلين بإيراده هذه المعلقات، بل لكل منها مغزى وحكمة، مما دفعه أحياناً إلى التنبيه على الضعف الوارد في بعضها، وتأمل قول الحافظ رحمه الله في هذا الشأن – وهو الضعيف الذي لا عاضد له – قال: وهو في الكتاب قليل جداً وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف).[2]

أحكام تتعلق بالمعلقات الموقوفة:

قال الحافظ: وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف، أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله، وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة، والتابعين، ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس، والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، فحينئذ ينبغي أن يقال جميع ما يورد فيه إما أن يكون مما ترجم به، أو مما ترجم له، فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع، الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة، نعم والآيات المكرمة، فجميع

---

(1) الفتح 1 /15

(2) المصدر نفسه 1/ 15

ذلك مترجم به، إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض، واعتبرت أيضا بالنسبة إلى الحديث، يكون بعضها مع بعض منها مفسِّر، ومنها مفسَّر، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل، فافهم هذا فإنه مخلص حسن، يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل).[1]

5 – دفع اعتراضات على البخاري:

خاض الحافظ في معرض شرحه للصحيح، غمار مناقشات علمية، في شتى ضروب المعرفة مما يتعلق بالحديث وعلومه خاصة، وعلوم الشرع عامة، فكان عذيقها المرجب، وجذيلها المحكك، وما كتبه في هذا الشأن عبارة عن بحر علمي متلاطم الأمواج، ونحن نكتفي بأمثلة موجزة، تكون على غيرها هادياً ودليلاً، فمن ذلك:

أ – دفع شبهة الوهم عن البخاري:

قال الحافظ:(الحديث الثاني والخمسون ، قال أبو علي الجياني : قال البخاري : حدثنا محمد بن كثير أخبرنا إسرائيل حدثنا عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم: رأيت موسى، وعيسى، وإبراهيم عليهم السلام .... الحديث قال : والمحفوظ فيه عن مجاهد عن ابن عباس، قال أبو مسعود : أخطأ البخاري في قوله عن ابن عمر ، وإنما رواه محمد بن كثير عن إسرائيل بهذا الإسناد عن ابن عباس ، وكذلك رواه إسحاق بن منصور السلولي ، ويحيى بن آدم، وابن أبي زائدة، وغيرهم عن إسرائيل، وكذا نبه على هذا الوهم أبو ذر الهروي في نسخته، فساق الحديث من طريق حنبل بن إسحاق عن محمد بن كثير فقال عن ابن عباس كذا قال أبو ذر ، وكذا رواه عثمان الدارمي عن محمد بن كثير ، وكذا رواه أبو أحمد الزبيري عن إسرائيل ، قلت : وكذا رواه أحمد في مسنده عن أسود بن عامر شاذان عن إسرائيل ، وكذا رواه الطبراني عن أحمد بن محمد الهدي عن محمد بن كثير ، وكذا رواه سمويه في فوائده عن الحسين بن حفص عن إسرائيل، ويؤيد أنه من سبق القلم، أن البخاري قد أخرجه في موضع آخر من رواية ابن عون عن مجاهد عن ابن عباس وهو الصواب ، وقد تعقبه أبو عبد الله بن منده أيضاً على البخاري ، فأخرجه في كتاب الإيمان من طريق محمد بن أيوب وموسى بن سعيد الطرسوسي كلاهما عن محمد بن كثير به، وقال في آخره: قال البخاري: عن ابن عمر والصواب ابن عباس، وكذا رواه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني عن أحمد بن محمد بن علي الهدي عن محمد بن كثير وقال ابن عباس كما تقدم ، وقال بعده : رواه البخاري عن محمد بن كثير فقال ابن عمر ، ثم ساقه من طريق أبي أحمد الزبيري فقال ابن عباس أيضاً ، ثم رأيته في مستخرج الإسماعيلي من طريق أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل، وقال فيه: عن ابن عباس ولم يتعقبه كعادته، واستدللت بذلك

(1) المصدر نفسه 1 /19

على أن الوهم فيه من غير البخاري والله أعلم).[1]

ب – دفع شبهة الرواية عن المجروحين:

لن نسأم، ولن نمل أبداً، من تكرار القول بأن الحافظ بذل جهداً علمياً خارقاً في سبيل نصرة هذا الصحيح، والذي نصرته نصرة للدين، وأما في دفع الشبهات فيما يتعلق بالمجروحين، فقد جاء بالعجب العجاب، فإنه رحمه الله يورد الراوي المطعون فيه، ثم يستقصى أحواله كافة، وبذلك يزيل الغبش والران الذي قد يعلو عقول وقلوب بعض الناس، ونكتفي هنا بمثال واحد لا غير، قال الحافظ:(أحمد بن عيسى التستري المصري ، عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه ولم يبين سبب ذلك ، وقد احتج به النسائي مع تعنته وقال الخطيب : لم أر لمن تكلم فيه حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه، قلت: وقع التصريح به في صحيح البخاري في رواية أبي ذر الهروي، وذلك في ثلاثة مواضع أحدها: حديثه عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة " إن أول شيئ بدأ به النبي صلى الله عليه وسلم الطواف " وقد تابعه عليه عنده أصبغ عن بن وهب ثانيها : حديثه عن ابن وهب عن يونس عن الزهري عن سالم عن أبيه في المواقيت ، مقروناً بسفيان بن عيينة عن الزهري، وثالثها: هذا الإسناد في الإهلال من ذي الحليفة بمتابعة بن المبارك عن يونس ، وقد أخرج مسلم الحديثين الأخيرين عن حرملة عن ابن وهب ، فما أخرج له البخاري شيئاً تفرد به).[2]

تأمل هذا الاستقراء للصحيح ولرواية هذا الشيخ، أخرج له البخاري في ثلاثة مواضع: الأول تابعه عليه أصبغ، الثاني، مقروناً بسفيان بن عيينة، الثالث، تابعه ابن المبارك، والنتيجة: سلامة صحيح البخاري من أمثال هذه الطعون.

ج – الإسقاط في الإسناد:

يحدث أحياناً في صحيح البخاري، إسقاط راوٍ في السند، وإثباته في سند آخر، فيراه البعض مطعناً في الصحيح، وكعادته يتصدى الحافظ لهذه الشبهات، مناقشاً، ومفنداً، حتى تذهب أدراج الرياح، ومن ذلك حديث بئر زمزم،قال البخاري: حدثني أحمد بن سعيد أبو عبد الله حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "يرحم الله أم إسماعيل ، لولا أنها عجلت لكان زمزم عينا معيناً).[3]

قال الأنصاري : حدثنا ابن جريج قال أما كثير بن كثير فحدثني قال إني وعثمان بن أبي

---

(1) الفتح 1 / 364

(2) الفتح (المقدمة) 1 / 384

(3) أخرجه البخاري باب قول الله تعالى(واتخذ الله إبراهيم خليلا) حديث رقم 3112

سليمان جلوس مع سعيد بن جبير ، فقال : ما هكذا حدثني ابن عباس ، ولكنه قال : أقبل إبراهيم بإسماعيل وأمه عليهم السلام ، وهي ترضعه ، معها شنة لم يرفعه ثم جاء بها إبراهيم وبابنها إسماعيل"

قوله : (عن عبد الله بن سعيد بن جبير) وقع في رواية ابن السكن والإسماعيلي من طريق حجاج بن الشاعر عن وهب بن جرير زيادة " أبي بن كعب " ، ورواه النسائي عن أحمد بن سعيد شيخ البخاري بإسقاط عبد الله بن سعيد بن جبير وزيادة أبي بن كعب ، قال النسائي : قال أحمد بن سعيد قال وهب وحدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه ولم يذكر أبي بن كعب ، فوضح أن وهب بن جرير كان إذا رواه عن أبيه لم يذكر عبد الله بن سعيد وذكر أبي بن كعب ، وإذا رواه عن حماد بن زيد ذكر عبد الله بن سعيد ولم يذكر أبي بن كعب . وفي رواية النسائي أيضا " قال وهب بن جرير أتيت سلام بن كعب " وفي رواية النسائي أيضا : " قال وهب بن جرير أتيت سلام بن أبي مطيع فحدثته بهذا عن حماد بن زيد فأنكره إنكاراً شديداً ، ثم قال لي : فأبوك ما يقول ؟ قلت : يقول عن أيوب عن سعيد بن جبير ، فقال : قد غلط ، إنما هو أيوب عن عكرمة بن خالد " انتهى . وليس ببعيد أن يكون لأيوب فيه عدة طرق ، فإن إسماعيل بن علية من كبار الحفاظ وقد قال فيه : " عن أيوب نبئت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس " ولم يذكر أبيا ، وهو مما يؤيد رواية البخاري ، أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن إسماعيل أحدهما هكذا والآخر قال فيه :" عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير "وقد رواه معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير بلا واسطة كما أخرجه البخاري كما ترى ، وقد عاب الإسماعيلي على البخاري إخراجه رواية أيوب لاضطرابها ، والذي يظهر أن اعتماد البخاري في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير عن سعيد بن جبير ، وإن كان أخرجه مقروناً بأيوب ، فرواية أيوب إما عن سعيد بن جبير بلا واسطة، أو بواسطة ولده عبد الله ، ولا يستلزم ذلك قدحاً لثقة الجميع ، فظهر أنه اختلاف لا يضر لأنه يدور على ثقات حفاظ : إن كان بإثبات عبد الله بن سعيد بن جبير وأبي بن كعب فلا كلام ، وإن كان بإسقاطهما فأيوب قد سمع من سعيد بن جبير ، وأما ابن عباس فإن كان لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فهو من مرسل الصحابة ، ولم يعتمد البخاري على هذا الإسناد الخالص كما ترى . وقد سبق إلى الاعتذار عن البخاري ورد كلام الإسماعيلي بنحو هذا الحافظ أبو علي الجياني في " تقييد المهمل ").(1)

يطيب لي أن أختم هذه الكلمة الموجزة في أمير المؤمنين في الحديث، الحافظ ابن حجر، وجهوده في خدمة صحيح البخاري، بأن أقرر حقيقة تدل على تعظيم ابن حجر لهذا الصحيح، وهي إن الحافظ لا يدافع عنه فيما وقع من شبهات فحسب، بل حتى فيما يتوقع من شبهات لم

---

(1) فتح الباري 10 / 145

تطرح على مائدة البحث أصلاً، وتأمل – رحمنا الله وإياك –الآتي:

قال البخاري: حدثنا محمد بن سنان هو العوقي قال حدثنا هشيم قال ح و حدثني سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا سيار قال حدثنا يزيد هو ابن صهيب الفقير قال : أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي.....الحديث)[1]

قوله : (أخبرنا سيار)

بمهملة بعدها تحتانية مشددة وآخره راء ، هو أبو الحكم العنزي الواسطي البصري ، واسم أبيه وردان على الأشهر ، ويكنى أبا سيار ، اتفقوا على توثيق سيار ، وأخرج له الأئمة الستة وغيرهم ، وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحداً منهم ، فهو من كبار أتباع التابعين . ولهم شيخ آخر يقال له سيار ، لكنه تابعي شامي ، أخرج له الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات ، وإنما ذكرته ؛ لأنه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية، كما لم ينسب سيار في حديث الباب، فربما ظنهما بعض من لا تمييز له واحداً، فيظن أن في الإسناد اختلافاً وليس كذلك).[2]

خاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، من هذه السياحة العلمية السريعة، في رحاب صحيح الإمام البخاري، تبين لنا الآتي:

1 – دقة الإمام البخاري في تصنيفه الصحيح.

2 – ما أخذ عليه من مآخذ، لا يقدح فيه بأي حال من الأحوال، فإن البخاري كان متفطناً لكل شئ أثبته في صحيحه، وما أدخل نصاً فيه إلا وله فيه فائدة عرفها من عرف، وغفل عنها من غفل.

3 – ولو تنزلنا وسلمنا بنوع خللٍ في الصحيح – وهذا ما لم يحدث – فإن الجهود العلمية الجبارة، التي بذلها العلماء، والتي لا تكاد تنقطع عبر سائر الأوقات، كفيلة باستدراك أي خلل، وسد أي نقص.

4 – جهود الإمامين، الحافظين، اليونيني، وابن حجر، كانت من أميز الجهود العلمية في دراسة، وتحقيق صحيح البخاري.

5 – أسس هذان الإمامان لمنهج علمي رصين، وهو البحث العلمي عبر مجموعات

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب التيمم حديث رقم 323

(2) فتح الباري 2 / 24

علمية، أو فرق الباحثين.

6 – سبق علماء الحديث، في مناهج التحقيق العلمي، كل المدارس العلمية المعاصرة، من مستشرقين وغيرهم.

7 – وأخيراً يتبين بجلاء من خلال هذه الدراسة، أن كل من يطعن في الصحيح، بالرغم من الخدمة العلمية المتكاملة له، هو واحد من اثنين: يصدر في طعنه لسببين: الجهل الفاضح، أو الغرض السيئ في هدِّ قناعات الأمة بمصادر تشريعها.

والله الهادي إلى سواء السبيل

قائمة المصادر والمراجع

1 – إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، الطبعة السابعة – المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق – مصر 1323ه

2 – البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصول مصادره، تأليف الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثامنة – بدون تاريخ

3– البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام محمد بن علي الشوكاني، وضع حواشيه، خليل المنصور، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان الطبعة الأولى – 1418ه –1998

4 – تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين الذهبي

5 – الجامع الصحيح، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، لناشر : دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت – الطبعة الثالثة ، 1407 – 1987، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا

6 – الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للحافظ السخاوي، الطبعة الأولى، 1419ه – 1999،دار ابن حزم – تحقيق : إبراهيم باجس عبد الحميد

7 – الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث، تأليف الأستاذ، عبد الستار الشيخ،دار القلم

دمشق، الطبعة الثانية 1423هـ – 2002

8 – سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبي ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1402هـ – 1982 تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف

9 – فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ ابن حجر، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، طبعة عام 1398هـ –1978، تحقيق: طه عبد الرؤوف وآخرين

10 – فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الفكر، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها : محمد فؤاد عبد الباقي

11 – فيض الباري على صحيح البخاري، للشيخ محمد أنور الكشميري،دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1426هـ –2005، تحرير محمد بدر عالم

12 – الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي،(المكتبة الشاملة – الإصدار الثاني)

فهرس الموضوعات

الموضوع

الصفحة